

الهندسة الأمنية في المنطقة المتوسطية: هل نحن أمام تفعيل للمقاربة العمودية؟

Security engineering in the Mediterranean: Are we in the process of activating the vertical approach?

رابح زاوي، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة (الجزائر)،

zaoui_rabah19@yahoo.f

تاريخ النشر: 2022/12/22

تاريخ القبول: 2022/12/04

تاريخ الاستلام: 2022/10/21

ملخص:

من الناحية الجيوبوليتيكية مازالت المنطقة المتوسطية تحظى بنفس الاهتمام من طرف القوى المشكلة / المنتمية له، أو تلك التي تلعب دورا هاما في تشكيل السياسات / المصالح / التفاعلات فيه، و تتزايد أهمية المنطقة بزيادة نقاط التقاطع التي تجمع القوى الكبرى في المنطقة، على غرار ارتفاع حدة التهديد الأمني في المنطقة، أو زيادة الحادة إلى تأمين مصادر و إمدادات الطاقة، أو حتى تلك المتعلقة بالحفاظ على نقاط التقدم الموجودة فيها. لهذا نسجل كيف أن منطقة البحر الأبيض المتوسط في نظر بعض الباحثين خاصة الغربيين منهم يشبه العاصفة التي لا يمكن التنبؤ بنتائجها، ذلك أن البحر الأبيض المتوسط يبدو كأنه تهديد أو بحر غير مستقر / متاعب، أو باختصار بحر مرّ، و لمعالجة التحديات الموجودة تمت صياغة مجموعة من المبادرات الموجهة للتعامل مع التهديدات القائمة في المنطقة وفق تصور عمودي، وهو الأمر الذي أنتج لنا مقارنة عمودية مهيمنة، في مقابل عجز واضح لدول الضفة الجنوبية عن تشكيل تصور واحد قادر على فرض منطقته ورؤيته اتجاه ما يطرحه الآخر من هندسة أمنية.

كلمات مفتاحية: الأمن، الهندسة الأمنية، البحر الأبيض المتوسط، المقاربة العمودية.**Abstract:**

From a geopolitical point of view, the Mediterranean region still enjoys the same interest from the powers forming/belonging to it, or those that play an important role in shaping policies/interests/interactions in it. The security threat in the region, or the sharp increase in securing energy sources and supplies, or even those related to preserving the progress points in it. That is why we record how the Mediterranean region, in the eyes of some researchers, especially Western ones, is like a storm whose consequences cannot be predicted, because the Mediterranean appears as a threat or an unstable sea / troubles, or in short a bitter sea, and to address the existing

challenges, a group of One of the initiatives aimed at dealing with the existing threats in the region according to a vertical vision, which is what produced a dominant vertical approach for us, in contrast to the clear inability of the countries of the southern bank to form a single perception capable of imposing its logic and vision towards what the other proposes in terms of security engineering.

Keywords: Security; Security engineering; Mediterranean; the vertical approach.

المؤلف المرسل: رابح زاوي. zaoui_rabah19@yahoo.f

1. مقدمة:

كان الفضاء المتوسطي ومازال يشكل منطقة متفردة في العلاقات الدولية، حيث أن دول الضفة الجنوبية خضعت للسيطرة الغربية في مختلف صورها، وحتى لمنطق الهيمنة من طرف المعسكرين الشرقي والغربي أثناء الحرب الباردة، ولم تكن كذلك في منأى عن تداعيات وتغيرات وتحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تتنافس القوى الكبرى لإعادة الانتشار الاستراتيجي في المنطقة، سواء تعلق الأمر بالقوى التقليدية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أو القوى الصاعدة كالصين، دخلت هي الأخرى خط المنافسة في سجال اقتصادي محتم، كمتغير صاعد لتراجع المتغير العسكري بعد نهاية الحرب الباردة. إن عملية التدقيق في حجم المبادرات الأمنية التي طرحت في الفضاء المتوسطي خلال الفترة السابقة تظهر وبشدة كيف أن هذا الفضاء استطاع بخصائصه الجيوسياسية و الاقتصادية أن يجذب اهتماما كبيرا من طرف مختلف القوى، وهو ما جعلها منها تتراوح في ردة فعلها ما بين منخرط في تلك الترتيبات الأمنية تارة و بين مكتف فقط بالعليق عليها، دون قدرتها على التحول من مجرد موضوع لتلك الترتيبات إلى طرف فاعل فيها. وبناءا عليه نطرح الإشكالية التالية: في ظل الهندسة الأمنية القائمة في المنطقة المتوسطية هل نحن بصدد تفعيل للمقاربة العمودية من ناحية التصور / الإدراك وحتى الفعل الأمني في المنطقة؟ و تتفرع تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم تلك المبادرات المشكلة للهندسة الأمنية الغربية؟ و ما هي أهم ملامحها؟
- هل نحن أمام هندسة أمنية متجانسة تراعي خصوصية المنطقة أم نحن أمام هيمنة غربية بحتة؟

و من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، قمنا ببناء الفرضية التالية: كلما تم التوجه نحو التأسيس لهندسة أمنية وفق تصورات الطرف الغربي وإدراكاته كلما انعكس ذلك على نمط الهندسة الأمنية القائمة في المنطقة المتوسطة في اتجاه عمودي بحت.

وفي سبيل تحليل مختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و هو عبارة عن اجتماع منهجين مع بعضهما البعض وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث يكون المنهج الوصفي هو المنهج الأساسي المعتمد في البحث يساعد المنهج التحليلي من أجل البحث عن الظاهرة و إيجاد الحلول المناسبة لها و كل ذلك بهدف نجاح عملية البحث.

2. الطريق من الحوار العربي-الأوروبي إلى المنتدى المتوسطي: ما الذي تغير؟

تنبع إستراتيجية الحوار الأوروبي - العربي في الأصل من الإدراك المتبادل والرؤية المشتركة لكل من البلدان العربية و دول الاتحاد الأوروبي للعلاقات و المصالح التي تجمع بينهما، وهي تقوم على وضع الخطط، وتنسيق السياسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الإستراتيجية و الوصول بها على الوضع الأمثل للتعاون بين الأطراف المذكورة، فالحوار لا يدور في فراغ بمعزل عن المتغيرات التي تقع في محيط البيئة الإقليمية أو الدولية، بل هو وليد هذه المتغيرات. وما يؤكد ذلك، هو أن الدافع الأول و المباشر للحوار الأوروبي - العربي كان حرب أكتوبر 1973 التي قام بها العرب لتحرير الأراضي المحتلة من طرف الكيان الصهيوني، وما تبع ذلك من فرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الدول التي ساندت الموقف الإسرائيلي حينذاك (الحاج، 2005). للإشارة، ظلت عملية الحوار في تأرجح لغاية عام 1974 عندما تم إلغاء الحظر النفطي من قبل البلدان العربية، حيث استؤنفت الاتصالات الأوروبية - العربية على المستوى الوزاري، في باريس بتاريخ 31 جانفي 1974، وتم عقد أول اجتماع للخبراء الأوروبيين والعرب في القاهرة في الفترة الممتدة من 10-14 جوان 1975.

لقد شكل الحوار الأوروبي - العربي مرتكزا أساسيا للسياسات الأوروبية في المنطقة العربية، حيث ارتكزت هذه السياسات على البعد الاقتصادي كهدف إستراتيجي لإعادة نفوذها إليها، وساعدها على القيام بدور سياسي فيها، خاصة في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة بعد أزمة الخليج الثانية. فالسياسات الأوروبي، وفي ظل عملية إعادة البناء الذي شهدته المنطقة العربية، تحولت من مجرد حوار إلى

القيام بعقد اتفاقيات مع دول المنطقة في إطار مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية الذي قامت دول الاتحاد الأوروبي بتأسيسه بهدف تكوين أسس جديدة للعلاقات الأوروبية - العربية، وليكون كذلك منافسا لمشروع الشرق أوسطية الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن عدم تحقيق أي تقدم في الحوار الأوروبي - العربي دفع فيما بعد بفكرة تأسيس المنتدى المتوسطي، وهي الفكرة اقترحها الرئيس المصري الراحل حسني مبارك في نوفمبر 1991 في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ الفرنسية. وبعدها بحوالي ثلاث (03) سنوات، تم تجسيدها بمبادرة مصرية - فرنسية بعد عقد اجتماع في مدينة الإسكندرية المصرية الذي أعلن بموجبه عن إنشاء المنتدى المتوسطي، والذي شارك فيه وزراء خارجية كل من : الجزائر، مصر، فرنسا، اليونان، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، تونس و تركيا (عنتر، 2005). وفي هذا الجانب يعد المنتدى المتوسطي من أقدم المبادرات التعاونية في منطقة المتوسط، وهو إلى حد الآن البنية المتوسطية الوحيدة بالمعنى الجغرافي للكلمة (بينما كل المبادرات الأخرى تخص المتوسط الجيوسياسي و هو أوسع من المتوسط الجغرافي) لأن العضوية فيه تنسحب حصرا على الدول المطلة على هذا الحوض، وعليه فانضمام بلدان غير متوسطية مسلة غير واردة (عنتر، 2005).

نلاحظ أن الاعتبار الجغرافي يتصدر المقام الأول في معايير الانضمام بينما الغلبة في بقية المبادرات المتوسطية للمعايير السياسية، والتي سمحت بانضمام وإشراك بلدان غير متوسطية (موريتانيا و الأردن) في تلك المبادرات. و هذا لا يعني في نفس الوقت غياب المعايير السياسية تماما كما يظهر من غياب و / أو تغيب ليبيا، كما نلاحظ أن هذا المنتدى هو المبادرة المتوسطية الوحيدة التي لا يشارك فيها الكيان الصهيوني. من جانب آخر عالج المنتدى نفس القضايا في أجندة اجتماعاته، ولكنه أحيانا أخرى يناقش قضايا هامة مثل تبادل وجهات النظر حول عملية السلام العربية - الإسرائيلية أو مناقشة ميثاق الأمن والاستقرار في المتوسط، أو الجانب المؤسسي للمنتدى.

3. التحول من مسار برشلونة إلى المتوسط كجماعة أمنية:

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتقال النظام الدولي نحو الأحادية القطبي، وسيطرة النظام الليبرالي الرأسمالي على العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار العولمة في جميع مجالاتها (الاقتصادية الاجتماعية

(والثقافية)، وتزامنا مع نفس التطور عرف العالم ظهور بعض التحديات الجديد، والتي جاءت كانعكاس للمحاولات الغربية ترسيخ النموذج الليبرالي الغربي على المجتمعات التي كانت تحت المظلة الاشتراكية تلك التحديات، كان لها الأثر السلبي خاصة على الاتحاد الأوروبي كونه أحد الأقاليم القريبة من مراكز التهديد، حيث يعتبر الأوروبيون أن كل ما يحدث في إقليم المتوسط هو انعكاس على الاتحاد الأوروبي بحكم الجوار، وعليه بادر الأوروبيون بالدخول في اتفاقيات وشراكات في إطار التعاون الثنائي أو الجماعي من أجل الحد من التهديدات الجديدة القادمة من مناطق جنوب المتوسط، حيث اقتنعت جميع الدول الأوروبية اثر مؤتمر هلسنكي 1975 على أن أمن أوروبا بصورة شاملة مرتبط بأمن واستقرار المناطق المجاورة خاصة الجهة المتوسطية.

من أهم إفرازات نهاية الحرب الباردة ظهور تحديات أمنية جديدة تهدد استقرار الدول والأقاليم، وهذا ما جعل الوحدات السياسية تعمل منفردة أو بشكل جماعي من أجل الحد من تلك المخاطر، لذلك سعت الدول الأوروبية إلى وضع كل الإجراءات والمبادرات على جنوب القارة الأوروبية (إقليم المتوسط) من أجل الحفاظ على الأمن على أساس أنه يمثل محور الشراكة الأورومتوسطية، حيث رسم الاتحاد الأوروبي لنفسه من خلال مجالس كل من كورفو 1994 و ليسن 1994 و كان 1995 هدفا طموحا يتمثل في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة "تبادل وحوار"، وقد كانت تحذوه في ذلك رغبته الراسخة في إثبات وجوده في ظل عالم متغير يعرف تنافس استراتيجي كبير على المناطق و المجالات الحيوية، لذلك فالاتحاد الأوروبي اعتبر أن منطقة المتوسط منطقة ذات أهمية بالغة في العقيدة الإستراتيجية الأوروبية .

إن الأهمية الإستراتيجية للمتوسط هي الدافع الحقيقي للعلاقات عبر ضفتي المتوسط، قائمة على أساس التعاون الثنائي. وهذا ما تم التعبير عنه في إعلان برشلونة 1995 ، هذا الإعلان سبقته اتفاقيات تعاون وشراكة بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط فقد ارتبط الاتحاد الأوروبي على مدى عقود باتفاقيات تنظم التعاون مع البلدان المتوسطية ولكن في ظل انعدام سياسة إقليمية في المنطقة بأكملها، حيث تبنت بعض دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط اتفاقيات ثنائية مع الأطراف الجنوبية (المبادرة الفرنسية حول إنشاء مؤتمر التعاون والأمن في المتوسط)، وخلال سنة 1974 تم وضع مبادرة فرنسية أخرى تم من خلالها تعويض الاتفاقية الأولى، وكانت تحت اسم "الحوار العربي الأوروبي" والتي كانت موجهة للعالم العربي، إلا أن تلك المحاولات الأولى للدول الأوروبية والتي كانت مجملها اتفاقيات تعاون

ثنائية مع الدول الأوروبية تعكس غلبة طابع المصلحة وليس التعاون وهذا ما أدى لفشل كل تلك الاتفاقيات والمبادرات.

عرفت الشراكة الأورو-متوسطية انطلاقها الحقيقية في 28 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة بإسبانيا وضمت دول الاتحاد الأوروبي اثنا عشر دولة من جنوب وشرق المتوسط، فبعد قمة لشبونة عام 1993 وبعدها قمة "آسن" بألمانيا ثم تطورت الفكرة تدريجياً، وبدأ التفكير جدياً في إخراجها إلى حيز التنفيذ عبر مؤتمر برشلونة والذي دشّن ما يمكن تسميته بالشراكة الأورو-متوسطية والذي يقوم على عدة عناصر منها التخوف الحقيقي من مستقبل المنطقة المتوسطية وآثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبي، وقد اتسمت هذه الشراكة بالتفوق الاقتصادي الأوروبي في المقابل ضعف البنية الاقتصادية للدول المتوسطية وهذا ما كانت تعتبره أوروبا يمثل تهديداً على أمنها (انعدام الأمن الغذائي)، وبالتالي سعى الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة إلى الاتفاق على مجموعة من المبادئ والتي يجب الالتزام بها على غرار احترام حقوق الإنسان، احترام الحريات الأساسية احترام مبدأ السيادة، تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع أحقية كل دولة في اختيار نظامها السياسي بكل حرية (Euro-Med, 4 December 1995). إلا أن الانشغالات الأمنية تركت أثرها أو اعتبرت هي العنصر الأساسي في عملية تطور المسار التشاركي الأورو-متوسطي، فالتغير في تلك العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول المعنية من علاقات اقتصادية إلى علاقات تشمل أو تتضمن السياسة والأمن والثقافة والاجتماع (نافعة، 2004).

وبالإضافة إلى المحور الاقتصادي والمالي، والمحور السوسيو-ثقافي والإنساني، نجد أن المحور الأمني - السياسي كان له حيز هام، والذي يقوم على أساس التركيز على "قيم مشتركة" قائمة على أساس إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار وذلك لا يكون إلا بأخذ بعين الاعتبار مبادئ الديمقراطية والتمثلة في احترام حقوق الإنسان، الحرية الفكرية والفردية، احترام سيادة الدول، ويعتبر هذا الحوار أهم حوار تم الخوض فيه بشكل كبير نظراً للمخاطر الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولأهمية الحوار السياسي والأمني فإن الدول المشاركة أجمعت على ضرورة توسيعه ليشمل مواضيع أخرى تتعلق بترع السلاح والسيطرة على التسليح وانتشاره بالإضافة إلى محاربة المخدرات والتعاون الجماعي على مكافحة تهديد الإرهاب.

تبنى المحور المعنون بـ "شراكة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار، فكرة مبدئية أساسها الوصول بجميع الدول المشاركة في مسار برشلونة - دول الاتحاد الأوروبي الخمسة

عشر و دول الضفة الجنوبية- إلى بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة من خلال " دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيتها بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم " مجال سلام و استقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط " بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي - متوسطي لهذا الغرض " (برشلونة، 27-28 نوفمبر 1995).

لقد سعت المفوضية الأوروبية إلى اعتماد مقاربة مرنة مع الدول المتوسطية الجنوبية خاصة كل من الجزائر، مصر و سوريا، خاصة و أن هذه الدول الثلاثة، دون سواها، تتميز بانتهاج سياسات وطنية تقليدية في المجال الأمني و الدفاعي، سياسات تحول دون قبولها بالدخول في ديناميكية تعاونية أحادية الاتجاه مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبرها مصدر مخاوف أمنية قد تشكل تهديدات محتملة على أمن دول الاتحاد. لكن هذا لم يمنع من تشكيل تصور مشترك للمخاطر و التهديدات، وهو أدى بدول القوس اللاتيني في الاتحاد الأوروبي (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا و البرتغال) إلى تشكيل قوات برية أوروبية للتدخل السريع EUROFOR سنة 1994 م، قوات بحرية أوروبية للتدخل السريع EUROMARFOR سنة 1995 م. مهمة هذه القوات التابعة لاتحاد أوروبا الغربية هي إجلاء الرعايا الأوروبيين المهددين في إحدى الدول المتوسطية ومن أجل أغراض إنسانية أخرى (كاتب، 2000-2001). تشكيل هاتين الوحدتين للتدخل السريع في المتوسط كان على أساس مفهوم "مهمات بتسريع".

فوجئت الدول العربية و المغاربية بإنشاء هاتين القوتين، وهذا ما يدل على عدم تتبعها لما يجري على الضفة الشمالية من تحولات عسكرية، لأنه إذا كان الإعلان الرسمي عن إنشاء القوتين تم في نوفمبر 1995، فإن إبرام وثائق تشكيلهما يعود إلى ماي 1995. إذن العرب والمغاربة توجهوا إلى برشلونة هروبا من الشرق الأوسطية بعد ستة أشهر فقط من هذا التاريخ ولم يطرحوا المسألة في ندوة برشلونة ! (عنتر، الدفاع الأوروبي و الأمن العربي، 1997).

الملاحظ هو أن هذه السياسة وضعت تحت ضغط التغييرات والتحولات العميقة داخل وخارج أوروبا، فمع التوسيع الكبير للاتحاد الأوروبي إلى عشرة دول دفعة واحدة (ماي 2004) أصبح جوار أوروبا خارجيا يتضمن أيضا كل من روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، وفي الشرق الأدنى كل من مالطا، قبرص، وأصبح القلق متصاعدا حول المناطق السياسية الرمادية (Marco Overhaus, 2006)، كما أحدث هذا التوسيع جدلا سياسيا في المجتمعات الأوروبية الغربية، لإثارته إشكالية الدول الأخرى التي ستندمج إلى الاتحاد فيما بعد (بلغاريا، ورومانيا)، ويتعلق الأمر بتركيا ودول البلقان الغربية، إضافة إلى تطورات خارجية

أخرى عززت أهمية علاقات الجوار للاتحاد الأوروبي وتعقيدها في نفس الوقت، على خلفية البيئة الأمنية الجديدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية هو ضمان خلق بيئة مزدهرة مستقرة وآمنة في جوار الاتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، وكذلك في جنوب القوقاز (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)، دون ضرورة إدماج هذه الدول المجاورة والمشكلة "لحلقة من الأصدقاء Ring of Friends حول الاتحاد الأوروبي". وبهذه الطريقة يرقى تعاونهم التجاري والاقتصادي والسياسي به إلى حد الاشتراك معه في كل شيء ما عدا المؤسسات (Comelli, 2005).

لابد من الإشارة إلى أن بعض دول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) قد مارست نوعا من الضغط للإقناع بضرورة اتخاذ قرار تضمين بلدان جنوبي المتوسط في السياسة الجديدة. حيث تخوفت هذه الدول في الحقيقة من أن توسعا أوريبا نحو الشرق بشكل كبير وحاسم سيحرك مركز ثقل الاتحاد الأوروبي شرقا، وهكذا سيتم إهمال البلدان على الحافة الجنوبية للحوض المتوسطي، إضافة إلى أن هذه البلدان تعتبر ضرورية بدرجة أكبر ضمن سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر، الذي تميز أطروحة التهديد القادم من الجنوب.

وعليه يمكن القول أن سياسة الجوار الأوروبية أريد بها أن تكون حلا وسطا بين الشراكة Partnership والعضوية Membership، فالأعضاء فيها ليسوا متساويين، وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا، أي أنها تجعل هذه الدول "أكثر من شريك وأقل من عضو" (اللاوندي، 2008). لكن السؤال المطروح هو: إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة الأوروبية للجوار تمثيلا للإقليمية؟ و هل ترغب أوروبا فعلا في بناء جماعة أمنية في حوض المتوسط من خلال هذه السياسة؟

4. من الاتحاد من أجل المتوسط UPM إلى حوار خمسة زائد خمسة (5+5):

فكرة قيام اتحاد متوسطي جاء بها الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy أثناء حملته الانتخابية في 7 فيفري 2007 في خطاب بمدينة تولون في 7 فيفري 2007 أين أعلن فيه أن الحوار الأورو-متوسطي الذي بدأ قبل اثنتا عشرة سنة في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه (Thasch, 2010)، وبأن هذا الإخفاق كان متوقعا ما دامت أولوية أوروبا كانت في الشرق. ويضيف في خطابه— في إشارة منه على أهمية الجنوب -بقول: "إنه بإدارة الظهر للمتوسط، فإن أوروبا وفرنسا ظننا أنهما تديران

الظهر إلى الماضي، بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما، لأن مستقبل أوروبا في الجنوب" (بشارة و الرياشي، 2010).

بني ساركوزي أطروحته على قراءة لتجربة الشراكة الأورو-متوسطية التي أطلقها مسار برشلونة سنة 1995 سعياً لإقامة منطقة تبادل حر بحلول 2010 بين جانبي المتوسط، شراكة لم تف - حسب تقديره - بوعودها نظراً لعدة عوامل لعل أهمها سقوطها في السياق المنفرد بين اتحاد أوروبي سار خطوات على درب الوحدة الاندماجية، وبين دول جنوبية متنافرة المصالح والأسواق، مضطربة الأوضاع الأمنية.

في 20 ديسمبر 2007 عقدت قمة ثلاثية عقدت في روما جمعت كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، والتي ناقشت الاعتراضات الإسبانية والإيطالية على مبادرة الاتحاد المتوسطي، وتم الاتفاق على عدة قرارات أهمها: تغيير تسمية المشروع من "الاتحاد المتوسطي" إلى "الاتحاد من أجل المتوسط"، أي أن الأمر لم يعد يتعلق باتحاد سياسي للمتوسط، بل بجهد موحد من أجل السلام والازدهار والحوار في المتوسط، ثم أن الفكرة انتقلت مع نداء روما من "فكرة فرنسية" إلى مبادرة مشتركة لفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، إضافة إلى التأكيد على الفصل بين الاتحاد من أجل المتوسط ومشروع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. فرغم اتخاذ فرنسا موقفا معارضا بشدة لانضمامها، إلا أنه تم تشجيع انخراطها في الاتحاد من أجل المتوسط. وكنتيجة نهائية للشكوك الألمانية حول المبادرة، فإنه بتاريخ 02 مارس 2008 كان الاجتماع الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن أسفر عن تنازل الأول بأن يتوسع الاتحاد من أجل المتوسط كي يستوعب كل بلدان الاتحاد الأوروبي.

الملاحظ أن الانتقال من الاتحاد من أجل المتوسط إلى "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" ليس مجرد تحول لفظي بسيط، إنه إدماج للمشروع في الحضن الأوروبي، وتأكيد المفوضية على أنه لن يكون سوى إنعاشاً لعملية برشلونة لتحويل أهدافها إلى حقائق ملموسة، عن طريق نفخ روح جديدة في عملية برشلونة. ومن خلال الإصرار على صلاحية إطار برشلونة باعتبارها "العمود الفقري للعلاقات الأورو-متوسطية".

البيان النهائي لاجتماع مرسيليا الوزاري في 3-4 نوفمبر 2008 أعلن عن مقدمة للإطار المؤسساتي الجديد للاتحاد من أجل المتوسط، وإشارته إلى أن الأطراف ستعمل من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ودعم عملية السلام، كما يضع البيان قائمة بمجالات التعاون لعام 2009 وبالمشاريع ذات المستوى الإقليمي (medemip.eu). ليضيف بيان باريس في 13 جويلية 2008 ضرورة تقوية دور البرلمان الأوروبي-متوسطي، ومساندة مؤسسة أنا ليندت و جعل الاتحاد من أجل المتوسط "اتحاد مشاريع"، ولهذا الغاية يتم تهيئة علاقات "أكثر ملموسية ومرئية" وواضحة للمواطنين من خلال مشاريع إضافية إقليمية ودون الإقليمية.

بغض النظر عن الاعتبارات الذاتية التي تخص فرنسا ذاتها، والتي تقف وراء مبادرتها بهذا المشروع، والتي تدور مجملها حول فكرة مفادها بحث فرنسا وسعيها من أجل أن تكسب دورا لها متميزا بمنطقة المتوسط، يتوافق ولا يتعارض مع السياسة الأمريكية فيها (حسين، 2020)، فإن الذي يلاحظ عن هذه المبادرة تشابكها مع الأطر القائمة والتي لم تحظى باهتمام كاف من الرئيس الفرنسي حتى الآن. فمع اختلاف نطاق العضوية، وتداخل الأهداف، ومنها هدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة، فليس من الواضح بعد هل يتم إحلال تجمع المتوسط محل برشلونة التي تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين دولها بحلول عام 2010؟، وكذلك هل تقتصر الآليات المؤسسية الإضافية المقترحة، خاصة القمة الدورية و المجلس الرئاسي على دول تجمع المتوسط المعنية وتستبعد دول مسار برشلونة؟ أم أن اتحاد المتوسط يهدف في حالة تبنيه أوربيًا إلى الفصل بين السياسات الأوربية تجاه المتوسط، وتلك الموجهة لدول شرق أوروبا والبلقان في إطار مبادرة الجوار الجديد ؟

يمكن القول أن كل من "الاتحاد المتوسطي" و "السياسة الجوارية" ذاتها ما كان لهما أن يظهر لو عرف مسار برشلونة نجاحا في تجسيد أهدافه وفي تحقيق تطلعاته. بل إن ميلادهما دليل على فشل هذا المسار وضعفه وعلى نقصان فعاليته وتراجع مصداقيته. فمشروع بحجم الشراكة يشمل كافة المجالات والقطاعات الهامة، ما كان له أن يُخطى بمشاريع مشابهة وأقل شمولية منه، لولا واقع الجمود أو الفشل الذي يكتنفه. بدليل أن "لقاء برشلونة العاشر" المنعقد في نوفمبر 2005، أكد ، وكما يشير إلى ذلك

الباحث جون فرانسوا دغوزان Jean François Daguzan " ليس على إعادة بعث المسار، ولكن على شلله " (Daguzan).

إن مجموع المبادرات التي تلت الاتفاقات المنبثقة عن ندوة برشلونة، بقدر ما تؤكد فشل هذه الأخيرة، بقدر ما تؤكد أيضا في نظر الدراسة قوة المبادرة الأوروبية أمام مثلتها الأمريكية في هذا الجانب المتعلق بالاستقطاب الاقتصادي والسياسي بمنطقة المتوسط، والتي أراد لها ساركوزي أن لا تكون مبادرة من أوروبا، أي " مشروع أوروبي توافق عليه دول المتوسط"، كما في " الشراكة المتوسطية " وفي " السياسة الجوية"، وإنما مبادرة، أو " مشروع كافة دول المتوسط يوافق عليه الأوروبيون، على حد تعبير نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار فيليب دوفونتان فيف Philippe de Fontaine Vive (Bouzghrane). هذا من جهة، وتؤكد أيضا مدى إمكانية اعتبار منطقة المتوسط امتدادا استراتيجيا لأوروبا وخلفية جغرافية وأمنية للقارة الأوروبية ككل. وهو ما يكشف بدوره مدى الأهمية التي تحظى بها هذه المنطقة في محيلة الساسة وصناع القرار في أوروبا، وتاليا في سياساتهم و استراتيجياتهم و مخططاتهم على اختلاف أنواعها وأبعادها وأهدافها، والتي كلها تصب في خانة واحدة هي : تأمين المحيط الأوروبي من أي مخاطر محتملة تهدد كيانه، قوته، مصالحه ونفوذه.

يعد حوار خمسة زائد خمسة (5+5) دفاع من بين الاجتماعات الوزارية والندوات الأكثر نشاطا في إطار الحوار لدول غرب المتوسط غرب المتوسط، ، لأن الحاجة إلى تدعيم الأمن والاستقرار في المتوسط عبر الشراكة بين الدول المشاطئة له باتت تشكل تحديًا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة، التي صاحبته تغيرات إستراتيجية و جيوسياسية ورافقها صعود لكثير من التهديدات، ففي هذا السياق الدولي والإقليمي جاءت المبادرة الفرنسية 5+5 دفاع، وهي المبادرة التي يرجعها البعض إلى العثرات المسجلة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية (مسار برشلونة)، الأمر الذي دفع بفرنسا إلى تحريك الترتيبات الأوروبية في مجالات الأمن والاستقرار الإقليمي عبر نشاطات عملية للتعاون، وكان الهدف هو الاستجابة لحاجة دعم الشراكة بين دول الضفتين للمتوسط الغربي في شكله الضيق لتسهيل الحوار (Grenier, 2020).

5. هل نحن أمام مقارنة أمنية متجانسة؟

إن مسألة الأمانة في المتوسط الغربي يتركز بشكل خاص على أربعة قطاعات فقط، والتي تجتمع تحت عنصر "الجماعة السياسية المجتمعية"، وهذا لا يعني أنه لا توجد قضايا الأمن في القطاع البيئي، وهذا يعني ببساطة أن تلك القضايا قد لا يتم الإعلان عنها (أي ليست مصنفة أمنياً) من طرف الجهات الفاعلة المعنية، فالأمانة مركزة بشكل خاص في قطاعات الاقتصاد والسياسة والمجتمع، و إلى حد أقل من القطاعي العسكري. وهكذا تميل الأمانة في المتوسط الغربي إلى تكوين حجة وهي أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنمو الديموغرافي في منطقة المغرب العربي تلعب دوراً هاماً في قلب المعادلة الأمنية في المنطقة، وهي تشير في جزء منها إلى أن الجذور القائمة وراء تمرد الإسلام السياسي هو ارتفاع تدفقات المهاجرين إلى جنوب غرب أوروبا.

هذه الحجج شكلت العمود الفقري في مسألة الأمانة في المتوسط الغربي، وكذا الأدوار المنوطة بهيكلية الأمن في الخطاب المستعمل. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة و فروقات واضحة بين سياسات الأمانة لكل فاعل من الفواعل الموجودة، وكثيراً ما كانت هذه الاختلافات واردة فيما يتعلق بالصلات المشتركة بين القطاعات من ناحية، ومدى إلحاح قضية أمنية معينة على بعض الجهات الفاعلة من جهة أخرى، حيث أن التنمية الاقتصادية والهجرة، و الإسلام السياسي قد استخدمت بشكل هام في بناء الأجهزة الأمنية عبر القطاعات الأربعة، وفي هذا الخطاب يتم التركيز على أن الافتقار إلى التنمية الاقتصادية في المغرب العربي الآن يهدد استقرار المنطقة والمتوسط الغربي، كما أن الاحتمالات القائمة حول صعود الإسلام السياسي يعد تهديداً لاستقرار الأنظمة في المغرب العربي، وبالتالي تشكل خطراً على جنوب غرب أوروبا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. وبالمثل، فإن التصورات الثقافية و المتمركزة على التعارض القائم بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة لهم يجعل منها مصدر خلل اجتماعي بل أيضاً نتيجة - مصدر للمشاكل السياسية والاقتصادية (Haddad, 2003).

إن الأمانة في شقها الاقتصادي مرتبطة عادة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع السياسي، فـدول جنوب المتوسط تعتبر خطراً كبيراً على اقتصادات الدول الأوروبية و هو الأمر

الذي يحد من فرص وصولها إلى الأسواق الأوروبية. ولذلك، فإن تحسين إمكانية الوصول إلى هذه الأسواق يعني مزيداً من التنمية الاقتصادية لبلدان المغرب العربي لبيع كميات متزايدة من المنتجات الزراعية إلى الضفة الشمالية، إن الحاجة إلى التنمية الاقتصادية تترجم سياسياً كضرورة ملحة من شأنها أن تساعد كثيراً على تقليل وربما نزع التوترات الاجتماعية والسياسية التي تراكمت في منطقة المغرب العربي.

لا بد من الإشارة إلى أن مسألة تهديد الأمن الاقتصادي في المتوسط الغربي متصلة بطبيعة النظم السياسية في شمال إفريقيا والتي لطالما عانت من عدم الاستقرار، ورغم ما يبدو ضمناً بين بلدان المتوسط الغربي من تركيز على أهمية الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي إلا أنها قد تفسر بطرق مختلفة في كل جانب، وفي المغرب العربي على الأقل في النظم الحالية كثيراً ما تكون مرادفة الوضع الراهن والحفاظ على النظام الحاكم.

من وجهة نظر البنائية، فإن الترابط بين القطاعات ليس شيئاً أصلياً في كل قطاع على حدى، فالتفاعلات الأمنية الموجودة للربط بين القطاعات هي قائمة وفقاً للتصورات الأمنية المطروحة، ولكن في ذهن الجهات الفاعلة هي غير مقسمة إلى قطاعات مختلفة، بل يحكمها تصور بالأرقام الإجمالية، فوجود أي مخاوف أمنية في قطاع واحد تؤثر على الجهات و التعاريف المطروحة وراء قطاعات أخرى. لذلك، تميل الجهات الفاعلة في تفسير بعض المشاغل الأمنية الشاملة المترابطة، هذه الصلات المشتركة بين القطاعات الموجودة في تجمع عناصر من مختلف القطاعات من أجل بناء صورة الأمن تحت التهديد الذي ينطوي على اتخاذ إجراءات عاجلة واستثنائية لمعالجتها، والهدف من هذا البناء هو إيجاد مصداقية أكبر والحصول على الإقناع.

6- كيف ينعكس التنافس الغربي على الطرح العمودي للهندسة الأمنية في المتوسط؟

تعتبر كل دولة جنوبية - مغربية وجهة للمصالح التجارية الأوروبية الكبيرة ، وتستضيف أوروبا عدداً كبيراً من الجاليات المهاجرة في شمال إفريقيا التي تحافظ على روابطها مع بلدانهم الأصلية. لقد وفر المغرب العربي لعقود من الزمن جنوب أوروبا عمالاً غير مهرة، والأغلبية الساحقة من اقتصاد المنطقة مرتبطة بأوروبا، التي تعد أكبر شريك تجاري لكل دولة مغربية. وتزيد الواردات الأوروبية من الطاقة الليبية والجزائرية

من الربط بين المنطقتين. لهذا اتبعت فرنسا سياسة خارجية حازمة في المنطقة المغاربية، مبنية استعدادها لتأمين مصالحها في المنطقة، حيث لعبت دوراً أساسياً في بناء حلف شمال الأطلسي وإقناع إدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما بدعم الجهود المبذولة للإطاحة بالزعيم الليبي الراحل معمر القذافي. أثار إسقاط نظام القذافي هجرة جماعية للمرتزقة الطوارق الذين تدفقوا على مالي في المرحلة الموالية، وتبع ذلك انقلاب عسكري، مما مهد الطريق أمام المتشددون المرتبطين بتنظيم القاعدة للاستيلاء على أجزاء من شمال مالي في عام 2012. وردا على ذلك، أطلقت فرنسا عملية سيرفال، وسعت في وقت لاحق من انتشارها إلى ما يقرب من 3 آلاف جندي عبر موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد من خلال عملية بركان، التي حلت محل سيرفال (Kolodziej, 1971).

في حقيقة الأمر يمكن القول أن فرنسا ومنذ وقت طويل أدركت أهمية وضرورة تشكيل سياسة أمنية خاصة بها في منطقة المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط بشكل عام، بما يضمن لها الحفاظ على أمنها القومي ومواجهة التهديدات المتنامية في المنطقة، وتم هذا من خلال محاولة الربط بين الأمن بالمنطقة بالهوية الأمنية الأوروبية، وكان ذلك من خلال شكلين أساسيين: الأول مرتبط بالشق السياسي و مختلف المبادرات التي طرحتها و آخرها مبادرة الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي التي يمكن إعتبارها كإستراتيجية جديدة لتحقيق مجموعة من الأهداف والدوافع لعل أهمها محاولة إدماج تركيا في تجمع متوسطي جديد بدل الإتحاد الأوروبي، كما أنه يهدف إلى محاولة دمج إسرائيل عبر ملتقى يجمعها مع الدول العربية وبالتالي مأسسة "التطبيع" بين الطرفين، من جهة أخرى يجسد هذا المشروع لاتجاه أساسي جديد لدى دول أوروبا الغربية وهو أن عدم الاهتمام بالضفة الجنوبية هو نتيجة حتمية للتوجه نحو أوروبا الشرقية وبالتالي لابد من إعادة النظر في هذه التوجهات. أما في الشق العسكري وقعت كل من فرنسا و إيطاليا في ماي 1995 الوثائق المؤسسة لكل من "الأورفور" و "الأورومافور"، وهو ما يعبر عن توجه جديد أورو-أطلسي اتجاه دول الضفة الجنوبية، فتشكيل القوتين السابقتين يعتبر إشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الأوروبية الهجومية البحتة، حيث أن كل من فرنسا و أوروبا اعتبرت نفسها في خطر متنامي يعتبر الجنوب مصدرا له (عنتر، الدفاع الأوربي و الأمن العربي، 1997).

أما بالنسبة لروسيا فلقد غيّر الحراك العربي في تونس ومصر وليبيا الوضع بالكامل، حيث كانت الدوائر الفكرية والأكاديمية الروسية تنظر نظرت في ظهور انتفاضة شعبية في المنطقة المغاربية وشمال أفريقيا، وتفاجأت النخب السياسية من جانبها، لكنهم لم يتوقعوا على الإطلاق التحول الكارثي للأحداث في

المنطقة، حيث وفي مواجهة حالة اللااستقرار في تونس ومصر، كان رد الفعل الأول للحكومة الروسية سلبياً للغاية أين لم يتم تبني موقف واضح. كما أن المسألة الليبية بلورت المخاوف والخلافات مع الغرب، حيث وخلافاً لوجهة نظر واسعة النطاق في الغرب، لم تكن ليبيا حليفاً لروسيا، لقد كانت هذه الدولة في الحقيقة مجرد شريك عسكري، وليست حليفاً سياسياً، حتى وإذا كان ضباط الجيش الليبي قد تلقوا بالفعل التدريب في ذلك الوقت في روسيا، لم يقيم أي ممثل سياسي ليبي بزيارة في روسيا. لقد كان الدافع الحقيقي لروسيا في معارضة التدخل الغربي في ليبيا هو المبدأ القانوني الأساسي "المسؤولية عن الحماية"، كما أنها ظلت تنتقد هذا المفهوم بشدة، رغم تأييده من قبل الأمم المتحدة (Security، 2018).

من خلال كل ما سبق يمكن ملاحظة أن حوض البحر المتوسط قد أصبح منطقة محاطة بالآزمات والانتقال الثوري، متأثرة بما حدث في الشرق الأوسط والمغرب العربي، والجنوب الأوروبي، وتتمحور الديناميات الجديدة في هذه المنطقة في عدد من المحاور التالية (Lesser, April 2015):

1. تتشكل البيئة الإستراتيجية في البحر المتوسط بصورة متزايدة من قوى منبثقة من خارج المنطقة، أي من المناطق الأوروبية، الآسيوية والإفريقية، ومن البحر الأسود وحوض الأطلسي. ويوجد عدد من الأمثلة الدالة على الطبيعة العابرة للإقليمية لأمن البحر المتوسط، حيث تعد كثافة انتقال المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى الشرق الأوسط تحدياً أمنياً مُلحاً لجزء كبير من أوروبا، كما تؤكد ذلك في الهجمات الإرهابية في فرنسا والدنمارك وبلجيكا.

2. يمكن أن يُشكل احتمال طول أمد الصراع في سوريا واليمن، وعدم الاستقرار في العراق وليبيا واحتمال انتشار تطرف الجماعات الجهادية مثل "داعش"، إلى أجزاء أخرى من الجوار الأوروبي، بيئة تهديدات أمنية جديدة لمنطقة البحر المتوسط في السنوات المقبلة.

3. يمكن أن يؤثر فشل الدولة وسيادتها المعطلة بشكل سلبي على منطقة البحر المتوسط، حيث ففي أسوأ الأحوال يؤدي انتشار الإرهاب والعنف السياسي في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا إلى انعدام الأمن لمنطقة المغرب العربي وأوروبا. وفي هذا الصدد، أدى التدخل الفرنسي في مالي إلى عواقب الفوضى داخل الجزائر وغرب البحر المتوسط، كما يأتي تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب العربي" وتنظيمات أخرى مماثلة في شمال وغرب إفريقيا، في صدارة المخاوف الغربية.

4. نشأت تهديدات جديدة شكلها المحيط الأطلسي أمام الأمن المتوسطي، من خلال طرق التهريب الجديدة للمخدرات والأسلحة والأموال من أمريكا اللاتينية إلى غرب إفريقيا، ومنها إلى أوروبا.

7. الخاتمة:

تظهر قدرة أوروبا في رسم معالم الأمن و تكريس هيمنة القوة من خلال قدرتها على بناء تصور واضح لطبيعة العلاقات التي يجب أن تربطها بمحيطها الجنوبي، وهنا يمكن التمييز بين سياسات متواصلة، تعكس إلى حد كبير إستمرارية الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المتوسطية، وكذا قابلية التكيف مع المتغيرات الحاصلة في المنطقة المتوسطية. و من خلال تحليل أهم القضايا ذات العلاقة بالأمن في المتوسط، يمكن ملاحظة تفوق الطرف الأوروبي في طرح المسائل الأمنية وقدرته على رسم المبادرات ومعالجة المشاغل الأمنية في المتوسط. و تكاد تلك المبادرات تجمع على قائمة بالتهديدات التي مصدرها المغرب العربي، و هي كلها تهديدات ترى أوروبا بأنها تشكل تحديات لها على المستوى الأمني يجدر الاهتمام بها بإشراك الأطراف "المصدرة" لها في حوارات و مبادرات تؤدي فيها، هي، الدور المهندس و الأطراف "المصدرة" لتلك التهديدات "موضوعا" لتلك الهندسة الأمنية.

بالنسبة للحوارات الأمنية التي عرفتتها منطقة غرب البحر المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، فيمكن القول أنها كانت عبارة عن لقاءات نقاش/تساوّر/حوار بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية ذات طبيعة دبلوماسية وأخرى فوق قومية ذات طبيعة غير دبلوماسية، وذلك بين الوحدات السياسية بصفة رسمية، وأخرى بصفة غير رسمية، وبين الوحدات السياسية والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى. وإذا ما تطرقنا إلى الحوار الذي يجمع حلف شمال الأطلسي والدول المتوسطية فإنه يمكن ملاحظة كيف يعكس هذا الحوار الأطلسي -المتوسطي رؤية الحلف المتمثلة في أن الأمن في أوروبا مرتبط بصورة وثيقة بالأمن و الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما يعد هذا الحوار عنصرا مكملا لتكيف وتأقلم الحلف مع بيئة أمن ما بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى كونه جزءا مهما من سياسات الحلف في إقامة صلات وصل و مد جسور التعاون مع الآخر.

فعلى الرغم من تعدد المبادرات الأمنية التي توحى بالاهتمام الكبير بالإقليم المتوسطي، إلا أن إطلاقها في السياق الدولي المرتبط بعملية التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط، يؤكد اعتقاد الدول العربية أنها مجرد أطر للتطبيع مع إسرائيل خاصة وأن أي جمود في مسار السلام يؤدي إلى التراجع عن تطبيق مبادئ

هذه الحوارات المتعددة الأبعاد. كما أن عدم انتماء الأطراف على ضفتي المتوسط إلى نظام أمني واحد بالرغم من مواجهتهم لنفس التحديات والمخاطر (نظريا على الأقل) صعب من الاتفاق حول نظام تعاون دفاعي في المتوسط، و ما زاد من فجوة شكوك دول جنوب المتوسط غياب الاتفاق حول نوايا و أهداف الدول الأوروبية بإنشاء قوتي الدفاع و احتواء الأزمات (الأورفور / الأورومافور) من دون استشارة دول الجنوب الذي كان تفسيرهم الوحيد لهذا الإقصاء هو إمكانية لجوء شركاء الحوار الشماليين إلى استعمال القوة لإنجاز أهدافهم و حماية مصالحهم الأمنية.

8. قائمة المراجع:

- الكتب:

- خضر بشارة، و سليمان الرياشي. (2010). أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008. بيروت: دراسات الوحدة العربية.
- عبد النور بن عنتر. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية.
- علي الحاج. (2005). سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- نافعة، ح. (2004). الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- المقالات:

- سعيد اللاوندي. (خريف، 2008). "قضايا الحوار والجوار بين أوروبا والعرب... الاتحاد من أجل المتوسط نموذجاً". شؤون عربية ، صفحة 89.
- سعيد اللاوندي. (خريف 2008). شؤون عربية، العدد: 135.
- عبد النور بن عنتر. (سبتمبر 1997). "الدفاع الأوروبي و الأمن العربي". شؤون المتوسط.

- الأطروحات:

- أحمد كاتب. (2000-2001). خلفيات الشراكة الأوروبية - المتوسطية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية . الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

– الندوات:

- برشلونة، ن. (27-28 نوفمبر 1995). ندوة برشلونة للشراكة الأوروبية – المتوسطية.
- محمد سي بشير. (2013). شكالية الأمن و القوة في العلاقات الدولية، دراسة حالة المبادرات الأمنية في غرب المتوسط و سلم القوى بين ضفتي المتوسط. تيزي وزو، الجزائر: للملتقى الوطني حول "استعمال القوة في العلاقات الدولية بين قوة القانون و هيمنة القوة".
- Bouzghrane, N. (s.d.). Union de la Méditerranée : le rêve brisé de l'Europe. Consulté le 04 25, 14, sur [http:// www.elwatan.com /Union-de-la-Méditerranée-Le-rêve brisé de l'Europe](http://www.elwatan.com/Union-de-la-Méditerranée-Le-rêve-brisé-de-l'Europe).
- Comelli, M. (2005). « The Approach of the European Neighbourhood Policy (ENP) ». The European Union as an International Actor Challenges. Brussels: Jean Monnet Centers of Excellence.
- Daguzan, J. F. (s.d.). L'Union Méditerranéenne ou la stratégie de l'électrochoc ? . Consulté le 01 13, 2020, sur [frstrategie: http://www.frstrategie.org/barreFRS/publications/notes//20071217.pdf](http://www.frstrategie.org/barreFRS/publications/notes//20071217.pdf)
- Grenier, e.-S. S. (s.d.). l'union Pour La Méditerranée et ses impasses : Une Approche Géopolitique. Consulté le 02 15, 2020, sur http://www.agrobiosciences.org/article.php3?id_article=2863
- Marco Overhaus, H. W. (2006, July 01). «**The New Neighbourhood** Policy of the European Union: Perspective from the European Commission, France, Germany, Poland, Ukraine and Moldova ». Foreign Policy in Dialogue , p. 03.
- Thasch, T. C. (2010). The Project of a Union for the Mediterranean – Pursuing French Objectives through the Instrumentalisation of the Mare Nostrum . L'Europe en formation , p. 55.